The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

قواعد
مؤشر الشريعة EGX 33
EGX 33 Shariah Index

يونيو ٢٠٢٤

المحتويات

مقدمة عن المؤشر ٣

شروط ومعايير انضمام الشركات للمؤشر ٤

شروط ومعايير استمرار الشركات بالمؤشر ٦

المراجعة الدورية ٧

إدارة المؤشر ٧

ملحق (١): الحساب التفصيلي للمؤشر ٨

ملحق (٢): ملخص لأعمال الشركات وما يستلزمها من تعديلات ١٠

مقدمة عن المؤشر

قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر الشريعة EGX 33 < EGX 33 Shariah Index > وذلك بغرض تنويع أدوات قياس أداء السوق أمام فئات المستثمرين المختلفة، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة مؤشرات أسواق الأوراق المالية.

ومؤشر الشريعة EGX 33 هو مؤشر قائم على استيفاء مجموعة من الضوابط الشرعية التى أقرتها لجنة تضم عدد من علماء الشريعة الخبراء في فقه المعاملات المالية. ويُعد هذا المؤشر أداة للمستثمرين في السوق الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية ذات السيولة المرتفعة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تم تصميم المؤشر على أنه مؤشر محدد الأوزان، حيث تضع قواعده حداً أقصى لوزن كل شركة داخل المؤشر مقداره ١٥٪ عند المراجعة الدورية للأوزان، وذلك بهدف:

- تفادى مشكلة الأوزان الكبرى للشركات ذات رأس المال السوقي المرجح الكبير، حيث توفر إعادة توزيع ما زاد عن ١٥٪ من الوزن النسبي على باقي الشركات، وزناً أكبر لهذه الشركات مما يزيد من تأثيرها على اتجاه المؤشر.
- تلبية متطلبات العاملين في السوق، خاصة مديري صناديق الاستثمار الذين يرغبون في وجود مؤشر مرجعي يتوافق مع معايير الاستثمار في الصناديق طبقاً للائحة التنفيذية من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، حيث تنص المادة ١٧٤ (السياسة الاستثمارية للصندوق) من الفصل الثاني (صناديق الاستثمار) من الباب الثالث من اللائحة التنفيذية على «ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥٪ من صافى أصول الصندوق وبما لا يتجاوز ٢٠٪ من الأوراق المالية لتلك الشركة»، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الترويج لوثائقها.
- اتاحة إمكانية استحداث منتجات مالية كصناديق المؤشرات، حيث أن المؤشر الجديد يعد أداة جيدة تستطيع المؤسسات المالية استهدافها لإصدار صناديق استثمار متداولة عليها ومن ثم رفع معدلات نشاط صناديق المؤشرات المتداولة.

يضم المؤشر عدد ٣٣ شركة، يتم اختيارها من وعاء يضم الشركات المكونة لمؤشر البورصة EGX100 EWI - خلال فترة مراجعة مؤشر الشريعة – المتوافق نشاطها مع الشريعة الإسلامية والتي تم الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى الشركات التي لديها هيئة رقابة شرعية شريطة استيفاء الورقة المالية لحد أدنى من معايير السيولة تقبله اللجنة، واستيفائها لكافة المعايير النوعية المعمول بها مؤشرات البورصة الأخرى. مع تفادى التركيز على قطاع بعينه ومن ثم يوفر المؤشر تمثيلاً جيداً لمختلف القطاعات. تم احتساب المؤشر ابتداء من ١ يناير ٢٠٢٢ بقيمة ١٠٠٠ نقطة.

شروط ومعايير انضمام الشركات للمؤشر

أولاً: طبيعة الأوراق المالية المكونة للمؤشر: يشتمل المؤشر على الأسهم العادية فقط.

ثانياً: معايير انضمام الشركات للمؤشر: يتم انضمام الشركات للمؤشر على مرحلتين كما يلي:

- المرحلة الأولى: يتم استبعاد الشركات التي لا يتوافق نشاطها الرئيسي مع الشريعة، ومن ضمن هذه الأنشطة:

١. البنوك التقليدية والشركات غير المصرفية التقليدية.
٢. شركات التأمين التقليدي.
٣. المعاملات المؤجلة بالذهب أو الفضة أو العملات (حيث يحرم فيها الدفع المؤجل).
٤. الشركات المشاركة في المنتجات ذات الصلة بلحم الخنزير وتجارة لحم الخنزير، الاستثمار في شركات الاعلان عن لحم الخنزير، وإنتاج الأغذية غير الحلال وتعبئتها وتجهيزها أو أي نشاط آخر ذو الصلة بلحم الخنزير والأغذية غير الحلال.
٥. الإعلام والترفيه (المنتجون والموزعون والمذيعون للموسيقى والأفلام والبرامج التلفزيونية والبرامج الإذاعية الموسيقية ومشغلي دور السينما) باستثناء (القنوات الإخبارية – الصحف – القنوات الرياضية – قنوات الأطفال والقنوات التعليمية).
٦. الاتجار بجميع أنواع الخمور والكحول والتبغ ومنتجاته والمواد المسكرة.
٧. الاتجار بالمخدرات لأغراض غير طبية.
٨. عدم الذبح وفقا للمبادئ الإسلامية: الشركات التي لا تتبع الإرشادات الإسلامية في ذبح الحيوانات والمنتجة أو المعالجة للأغذية.
٩. أنشطة المقامرة والمراهنات.
١٠. المعاملات غير الأخلاقية مثل (الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية والبغاء والمواد الإباحية).
١١. الدخول في معاملات غير مسموح بها على أساس الديون، مثل خصم صكوك الديون وأخذ عمولة مقابل ضمان الطرف

المقترض أو المدين.

١٢. تصنيع وبيع الأسلحة: مصنعو المعدات أو الأجزاء أو المنتجات العسكرية بأنواعها، وإنتاج الأسلحة أو الاتجار بها.

١٣. الأنشطة الضارة بالبيئة أو تعرض صحة الكائنات الحية للخطر.

١٤. مشاريع البحوث البيولوجية التي تتعارض مع مبادئ وأساسيات الشريعة، مثل استنساخ البشر أو اختيار جنس الجنين.

١٥. الهندسة الوراثية التي تؤدي إلى تغيير طبيعة أو بنية الإنسان، ما لم يكن الغرض منها للأغراض الطبية.

١٦. الدخول في تعاملات أو معاملات غير مشروعة (قاعدة عامة).

المرحلة الثانية: في حالة استيفاء المرحلة الأولى أى أنها تمارس نشاط مباح شرعاً، ولديها أنشطة مالية عرضية غير متوافقة مع الشريعة الاسلامية، يشترط استيفاء المعايير المالية التالية (وذلك على أساس آخر قوائم مالية سنوية/دورية متاحة):

- ألا يتعدى الدخل المتولد من الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة نسبة ١٠٪ من إجمالي إيرادات الشركة.
- ألا تتعدى إجمالى قيمة الاستثمارات التي تحمل فوائد، سواء أكانت استثمارات طويلة أم قصيرة الأجل، نسبة ٣٣٪ من إجمالي أصول الشركة أو من متوسط قيمة الشركة السوقية خلال فترة المراجعة أيهما أكبر.
- ألا تتعدى إجمالي قيمة المبالغ المقترضة التي تحمل فوائد، سواء أكانت قروض طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، نسبة ٣٣٪ من إجمالي أصول الشركة أو من متوسط قيمة الشركة السوقية خلال فترة المراجعة أيهما أكبر.
- ألا تتعدى قيمة الأصول السائلة نسبة ٧٠٪ من إجمالي أصول الشركة.

ويتم إحاطة لجنة مؤشرات البورصة المصرية بما انتهت إليه لجنة الرقابة الشرعية المُشكلة بشأن مؤشر الشريعة.

شروط ومعايير استمرار الشركات بالمؤشر

تستمر الشركات المدرجة بالمؤشر بين فترتي المراجعة حتى وإن فقدت معياراً أو أكثر من معايير الانضمام للمؤشر.

حيث أن **مؤشر الشريعة EGX 33** يتكون من الشركات المكونة لمؤشر البورصة **EGX100 EWI** المتوافق نشاطها مع الشريعة الإسلامية والتي تم الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى الشركات التي لديها هيئة رقابة شرعية شريطة استيفاء الورقة المالية لحد أدنى من معايير السيولة تقبله اللجنة واستيفائها لكافة المعايير النوعية المعمول بها مؤشرات البورصة الأخرى، فإن شروط ومعايير استمرار الشركات لمؤشر البورصة **EGX100 EWI** تنعكس على **مؤشر الشريعة EGX33.**

المراجعة الدورية

– تتم مراجعة المؤشر مرتين سنوياً (في نهاية شهر يناير وفى نهاية شهر يوليو) وتشمل المراجعة استبعاد الشركات غير المؤهلة، وإدراج الشركات التي تستوفى المعايير ويتم ذلك من خلال لجنة الرقابة الشرعية بالبورصة. ويتم عرض النتائج النهائية على لجنة المؤشرات للإحاطة. ويتم تغيير شركات المؤشر فى بداية شهر فبراير وأغسطس من كل عام.

– تتم مراجعة المؤشر مراجعة جزئية مرتين إضافيتين في كل من الأول من مايو، والأول من نوفمبر من كل عام. وتقتصر المراجعة الجزئية على معامل تحديد الأوزان للشركات المدرجة في المؤشر (**Capping Factor**) دون تغيير في تلك الشركات.

إدارة المؤشر

تتولى لجنة الرقابة الشرعية بالبورصة المصرية، وهي لجنة مستقلة، إدارة **مؤشر الشريعة EGX33**، وتتكون اللجنة حالياً من عدد من علماء الشريعة الخبراء في فقه المعاملات المالية والمؤهلين علمياً ولديهم خبرة في الصناعة المالية المصرفية، وتبدى اللجنة الرأي في المؤشر وتطويره ومراجعته الدورية، وكذلك غيره من المؤشرات المشابهة التي قد تضيفها البورصة المصرية في المستقبل.

تنشر قرارات اللجنة الخاصة بالمؤشر في نشرات البورصة وكذلك على موقع البورصة الإلكتروني وذلك حتى يمكن لمن يتتبع المؤشر معرفة التغيرات التي طرأت عليه.

ملحق رقم (١):
الحساب التفصيلي للمؤشر

منهجية حساب المؤشر:

- يتم احتساب المؤشر وفقاً للمعادلات التالية:

١- يتم حساب الأوزان النسبية للشركات المكونة للمؤشر وفقاً لرأس المال السوقي، وذلك بهدف تحديد عدد الشركات التي يزيد وزنها عن١٥ ٪.

٢- حساب رأس المال السوقي غير المحدد:

رأس المال السوقي غير المحدد = إجمالي رأس المال السوقي للشركات المكونة للمؤشر - رأس المال السوقي للشركات التي يزيد وزنها عن ١٥٪

٣-إعادة حساب إجمالي رأس المال السوق

$$\text{إجمالي رأس المال السوقي} = \frac{\text{رأس المال السوقي غير المحدد}}{\text{نسبة رأس المال السوقي غير المُحدد إلى إجمالي شركات المؤشر}}$$

٤- حساب إجمالي رأس المال السوقي المُحدد:

إجمالي رأس المال السوقي المحدد = إجمالي رأس المال السوقي - رأس المال السوقي غير المحدد

٥- حساب رأس المال السوقي المحدد لكل شركة:

$$\text{رأس المال السوقي المُحدد لكل شركة} = \frac{\text{إجمالي رأس المال السوقي المحدد}}{\text{عدد الشركات المحُددة رأس المال السوقي}}$$

٦- يتم حساب معامل تحديد رأس المال السوقي:

$$\text{معامل تحديد رأس المال السوقي} = \frac{\text{رأس المال السوقي المُحدد}}{\text{رأس المال السوقي الفعلي للشركة}}$$

$$\text{القاسم} = \frac{\text{إجمالي (القيمة السوقية للشركات المدرجة في يوم الأساس x معامل تحديد رأس المال)}}{\text{قيمة المؤشر في تاريخ الأساس = ١٠٠٠}}$$

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{إجمالي (القيمة السوقية للشركات المدرجة بالمؤشر x معامل تحديد رأس المال السوقي)}}{\text{القاسم}}$$

تعديل القاسم

أ- تعديل الشركات بالإضافة والحذف

عند إضافة شركة إلى المؤشر أو حذفها منه، تضاف القيمة السوقية لهذه الشركة إلى – أو تحذف من – المؤشر، وترتفع تبعاً لذلك القيمة الإجمالية للسوق أو تنخفض، وهذا يؤثر على مستوى المؤشر. وحيث أن المؤشرات لابد لها من أن تعكس قوى السوق فقط التي تغير قيمة الشركة، فإن قاسم المؤشر يجري تعديله للاحتفاظ بقيمة ثابتة للمؤشر. ويجري إدخال هذه التعديلات في بداية التاريخ المحدد (التاريخ السابق) قبل أن يبدآ التداول.

ب- تعديلات القيمة السوقية

هناك طريقتان يمكن بأي منهما تغيير القيمة السوقية للشركة، وهما:

– قوى السوق: التي تدفع أسعار الأسهم إلى الارتفاع أو الانخفاض. ويعكس المؤشر التغيرات نتيجة قوى السوق ومن ثم فلن يكون ثمة ضرورة لإجراء تعديلات على القاسم.

– أعمال الشركات: عندما تصدر الشركات أسهما جديدة، أو تضيف حقوقا على الأسهم، وهذا يؤثر على قيمتها السوقية. عندما تقوم الشركة بهذه الأعمال التي من شأنها التأثير على القيمة السوقية، فإن هذه الأعمال لا يظهر أثرها على قيمة المؤشر. تستلزم أعمال الشركات التي تؤثر على القيمة السوقية للمؤشر إجراء تعديل على القاسم لإحداث التوازن للحيلولة دون تغيير قيمة المؤشر بسبب هذه الأعمال. وهكذا مع تعديل القاسم تظل قيمة المؤشر ثابتة قبل هذه الأعمال وبعدها.

ملحق رقم (٢): ملخص لأعمال الشركات وما يستلزمها من تعديلات

م٠	أعمال الشركات	تعديل عدد الأسهم	تعديل سعر الفتح	كيفية حساب سعر الفتح المعدل	الأثر على القاسم
١	التوزيعات النقدية الناتجة عن النشاط (مؤشر العائد على السعر)	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر
٢	التوزيعات النقدية غير العادية (غير الناتجة عن النشاط)	لا	نعم	السعر المعدل = أخر سعر إقفال فى أخر يوم تداول للسهم محمل بالحق - قيمة الكوبون النقدي	انخفاض
٣	تجزئة السهم	نعم	نعم	السعر المعدل = أخر سعر إقفال للسهم فى اليوم السابق لتنفيذ التجزئة / عدد الأجزاء	لا اثر
٤	تجزئة عكسية للسهم	نعم	نعم	السعر المعدل =أخر سعر إقفال للسهم فى اليوم السابق لتنفيذ التجزئة العكسية X عدد الأجزاء	لا اثر
٥	توزيعات الأسهم المجانية	نعم	نعم	السعر المعدل = (أخر سعر إقفال فى أخر يوم تداول للسهم محمل بالحق X عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة المجانية) / عدد الأسهم الإجمالي بعد الزيادة	لا اثر
٦	زيادة راس المال: من خلال حق الاكتتاب لقدامى المساهمين	نعم	نعم	السعر المعدل = ((أخر سعر إقفال فى يوم غلق باب الاكتتاب X عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة) + (سعر الاكتتاب X عدد أسهم الزيادة المطروحة للاكتتاب)) / إجمالى عدد الأسهم بعد الزيادة.	زيادة
٧	انقسام الشركات	لا	نعم	سعر الشركة القاسمة = سعر الورقة المالية قبل الانقسام * نسبة الشركة القاسمة سعر الشركة المنقسمة = سعر الورقة المالية قبل الانقسام * نسبة الشركة المنقسمة	لا اثر
٨	تحويل السندات	نعم	نعم	السعر المعدل = ((سعر الإغلاق قبل الزيادة x عدد الأسهم المقيدة قبل الزيادة) + (عدد الأسهم المكافئ للسندات المحولة x سعر التحويل)) / إجمالي عدد الأسهم المقيدة بعد الزيادة.	زيادة
٩	إعدام الأسهم	نعم	نعم	السعر المعدل = (أخر سعر إقفال X عدد الأسهم المقيدة) / عدد الأسهم الجديدة بعد التخفيض.	لا اثر
١٠	إعدام أسهم الخزينة	نعم	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	انخفاض
١١	تخفيض القيمة الاسمية	لا	نعم	السعر المعدل = أخر سعر إقفال قبل التخفيض -قيمة تخفيض القيمة الاسمية للسهم	انخفاض
١٢	الاستحواذ	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر
١٣	توزيع اسهم إضافية مقابل إعادة التقيم نتيجة الاندماج	نعم	نعم	سعر السهم للشركة الدامجة بعد الاندماج غير محمل بالحق = القيمة الاسمية لسهم الشركة الدامجة بعد الاندماج	زيادة
١٤	زيادة القيمة الاسمية للسهم نتيجة زيادة راس المال تمويلاً من الاحتياطيات أو الارباح مع بقاء عدد الاسهم	لا	لا	لا يتم تعديل سعر الفتح	لا اثر

www.EGX.com.eg